جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: اقتصاد

التخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسات

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر

مقدمة من طرف الطالب:

الشارف بن داحة كريم

تحت إشراف:

قدال زين الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	وهراني مجدوب	أ. محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	قدال زين الدين	أ. محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	محمد عيسى محمد محمود	أ. محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2018/2019

اهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن نصل إليه لو لا فضل الله علينا

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي العزيزين حفظهما الله لي

اللذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

والى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى كل أقاربي

إلى كل الأصدقاء والأحباب دون استثناء

إلى أساتذتي الكرام

وكل رفقاء الدراسة

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

شكر وتقدير

بعد عناء البحث وتعب الأيام وجب علينا الثناء على الرحيم الرحمان، فالحمد لله ولي النعمة ودافع النقمة ما تعسر أمرا إلى يسره، وما اشتد بلاء إلا أزاله ، فله الحمد من قبل ومن بعد أن وفقنا لإتمام هذا البحث المتواضع ونسأله فيها لتوفيق والنجاح وان يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم.

ثم أتوجه بالشكر لأستاذي الفضل الدكتور الذي تقبل انشغالاتي بصدر رحب،

نسأل المولى سبحانه أن يعظم لهم الأجر، وينف بعلمهم طلاب العلم.

والصلاة والسلام على النبي الهادي الأمين من جاء برحمة العالمين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	4
02	تجارب بعض الدول العربية	13
03	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من طرف المؤسسات : الصغيرة والمتوسطة للسداسي الأول لسنة 2018	35
04	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2015-2018	40
05	تطور وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2017 إلى غاية السداسي الأول من 2018 .	48
06	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، قطاع النشاط ، المنطقة الجغرافية ،الفترة2017 إلى غاية السداسي الأول من 2018.	48
07	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني خلال الفترة من 2017إلى غاية السداسي الأول من 2018	49
08	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر،الفترة 2017 الى غاية السداسي الأول من 2018.	52
09	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الفترة 2017 الى غاية السداسي الأول 2018.	53
10	توزيع المؤسست الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول .2018	54
11	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الاول من2018	55
12	تطور مناصب الشغل التي نوفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2017 الى غاية السداسي الاول من 2018.	56
13	مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال2017-2018.	57
14	مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الخام الداخلي خارج قطاع المحروقات خلال2017-2018.	58

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5

التشكرات	
الاهداءات	
فهرس الجداول	I
فهرس الأشكال	II
قائمة المحتويات	III-IV
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول :المفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	
تمهيد	1
المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
المطلب الثالث: أهمية مؤسسات صغيرة والمتوسطة	8
المبحث الثاني: أشكال ومجالات والية إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	9
المطلب الأول:أشكال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	9
المطلب الثاني: آلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الثالث:تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مشاكلها وتحدياتها	15
المطلب الأول : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المطلب الثاني: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الثالث : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
الفصل الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية	
تمهيد	23
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية	24
المطلب الأول : مفاهيم حول التنمية االاقتصادية	24
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية	27
المطلب الثالث: إستراتيجيات التمنية الاقتصادية	29

المبحث الثاني :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية	34
المطلب الأول : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	34
المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية	35
المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	36
المطلب الأول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	36
المطلب الثاني : البرامج الوطنية والأجنبية لتحسين و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ف الجزائر	39
خاتمة الفصل الثاني	42
الفصل الثالث: دراسة إحصائية تقيمية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	45
المبحث الأول : الأدوات المستخدمة ومعطيات الدراسة	46
المطلب الأول : الأدوات المستخدمة	46
المطلب الثاني : معطيات الدراسة	47
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	50
المطلب الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	50
المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني بالجزائر	56
خاتمة الفصل الثاني	59
الخاتمة العامة	62-60
قائمة المراجع	

مقدمة:

إن الظروف الاقتصادية الحالية ،والوضع الدولي الراهن، وتوسع ظاهرة العولمة ،ومحاولة الوصول إلي التكامل الاقتصادي وتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي و ظهور المنظمة العالمية للتجارة .كل هذه العوامل ساعدت علي ظهور الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها أهمية ودور في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للوطن .فهي تلعب دورا هاما في اقتصاد المجتمع بحيث تعتبر المؤشر الرئيسي علي تقدمه وتطوره ،وتعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية .وهذا من خلال اهتمام مختلف الدول والحكومات بكافة مستويات الاقتصادية، إضافة إلي الدور الذي تلعبه المؤسسات في توسيع القاعدة الاقتصادية ،وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات .وهذا من خلال المشاريع الاستثمارية لمالها من تحقيق العوائد مناسبة، وهذا عند دراسة الجدوى الاقتصادية وهذا لتفادى المخاطر والتأكد من العملية الاستثمارية بغية تحقيق الاستخدام الأمثل والتوزيع المناسب للموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات المختلفة ..ولكي تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الخام، ورفع القيمة المضافة، لابد من إنشاء أجهزة التمويل مميزة لهذه المؤسسات ويقصد }ا الجهاز المصرفي عامة والبنوك التجارية خاصة، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي.

من خلال رفع مستوي المعيشة للإفراد نتيجة رفع مستوي التوظيف وتحقيق مناصب الشغل والقضاء على البطالة والفقر وترقية النسيج الاقتصادي الإقليمي والمحلي ونجد مثلا في بداية السبعينات دخلت الجزائر في إصلاحات اقتصادية شاملة بغرض استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية فاختارت بذلك الدخول في مشروع الإنعاش الاقتصادي من باب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. .

وعلي هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية :

- ماهو دور و واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ومن خلال هذه الإشكالية تبرز التساؤلات التالية:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وما العراقيل والعوائق التي تواجهها؟
- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية؟

الفرضيات:

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية .
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل.
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما فى التنمية فهي تعتبر العصب الرئيسي.

أهداف الد ارسة:

- معرفة ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد.
- مفهوم التنمية ومحددا. علاقة المؤسسات صغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية.خ_الاهتمام الذي توليه الأدبيات الاقتصادية والإدارية والمالية بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب اختيار الموضوع :

- ميولنا الشخصية إلي البحث في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- محاولة الوعي لاكتشاف وزيادة فهم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الوعي التام بأن الاستثمار هو الركيزة الأساسية لتطور اقتصاديات الدول.

أسباب شخصية :

- الميول الشخصية للتجارة.
- بحكم التخصص الذي نزاول دراسته.

صعوبات الد راسة:

- الغياب الفادح للإحصائيات والدراسات التي تربط بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة ، وعلاقة هذه الأخيرة-التنمية المحلية المستدامة- بالإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من الناحية التطبيقية.

المنهج المتبع:

- اعتمدنا علي المنهج الوصفي والتحليلي للإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا.

محتويات البحث:

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية، تناولنا في:

- الفصل الأول :المفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الفصل الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

- الفصل الثالث: دراسة إحصائية تقيمية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية

الاقتصاد الجزائري.

تمهيد:

يتمتع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية في الاهتمام من طرف الدول حيث ركزت عليه في انطلاقاتها التنموية وذلك لقيام هذه المؤسسات بالدور الحاسم في توسيع النشاط الاقتصادي وتنوعه، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، ومن الواضح أنها تمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الاقتصادية في معظم البلدان، سواءا من حيث العمالة أو العدد.

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هذا المبحث التطرق لإشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم بناء نظرة عامة عن هذه المؤسسات من خلال إبراز مختلف التعاريف المتعلقة بها وفي الأخير نتطرق إلى تحديد أهم خصائصها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت على المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المؤسسات ، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ن ويكون الاعتراف المعتمد أما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية سابقا.[1]

وفيما يلي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول

- الولايات المتحدة الأمريكية:

حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرف المؤسسة الصغيرة على انها ذات ملكية وادارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، وتعتبر مؤسسة صغيرة او متوسطة كل مؤسسة تشغل اقل من 500 عامل.[2]

- اليابان:

ظهر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بعد الحرب العالمية الأولى ونميز عن غيره من المؤسسات الأخرى بارتفاع معدل المكننة، كما اختلف مؤشر العمالة المستخدم في تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وحده الفقه الاقتصادي الياباني ب300 عامل اذا كانت المؤسسة صناعية وب50 عامل اذا كانت المؤسسة خدمية، وهو بذلك لم يفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبرهما امتدادا لبعضهما البعض.[3]

[1] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الدار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى،1998،ص20.

[2] نبيل جواد، إدارة و تنمية الم ص م ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، لبنان،2006،ص40.

[3] نعيمة برودي ، التحديات التي تواجه المؤ ص م و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية ، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، شلف،يومي17- 18أفريل 2006 ، ص 116 .

- الاتحاد الأوروبي:

استنادا إلى تصريحات مجلس الاتحاد الأوروبي ، لا يمكن إعطاء تعريف عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لان المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وكقاعدة عامة للمنظمة تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة يكون عدد عمالها لا يتجاوز 500 عامل.[1]

- منظمة العمل الدولية:

طبقا لمنظمة العمل الدولية ، لا يمكن لتعريف وحيد أن يشمل جميع أبعاد الحجم الصغير أو المتوسط للعمل التجاري، ولا يمكن لهذا التعريف ان يعبر عن الاختلافات بين الشركات أو القطاعات أو البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة، وتستند معظم تعاريف الحجم إلى معايير من قبيل عدد العاملين، أو الميزانية الإجمالية أو الرقم السنوي للأعمال.[2]

- المغرب:

يعرفها المشرع المغربي على أنها المؤسسات التي تشغل أقل من 49 عامل و الأموال المستثمرة لا تزيد فيها عن 625 ألف دولار .

- الجزائر:

الجزائر على غرار باقي الدول لم تدرج تعريفا دقيقا في كتاباتها الاقتصادية لهذه المؤسسات على أساس أنها تتحكم فيها عدة معايير ،وفي ظل غياب تعريف قانوني محدد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كانت الحكومة مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذه المؤسسات، وهو ما دفع القانون الجزائري إلى الأخذ بالتعريف نفسه المطبق في الاتحاد الأوروبي، حيث في 12 ديسمبر2001 صدر قانون رقم 01-18 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج للسلع والخدمات توظف من 1 إلى 250 شخصان ولا يتجاوز رقمها 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري ، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها مقدار 25% فما أكثر من قبل المؤسسة أو مجموعة المؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

[1] برودي نعيمة، مرجع سابق ،ص116

[2] نبيل جواد، مرجع سابق ،ص 41.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية،مجلة علوم إنسانية،2010،ص15.

والجدول التالي يوضح التعريف المعتمد من قبل المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جدول رقم 01: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	9-1	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10	اقل من 200 مليون دج	اقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50	من 200 إلى 2 مليار دج	بين 100و500 مليون جزائري

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

- **تعاريف اخرى:**

✓ تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعمال قانونية يقيمها الأفراد لتحقيق الربح وتقديم سلع وخدمات ضرورية للمجتمع، وان عدد العاملين فيها لا يتجاوز 500 عامل، وتعمل برؤوس الأموال متوسطة، ومن النادر أن تكون لهذه المؤسسات الهيمنة الكاملة على السوق.[1]

✓ وتعرف كذلك من خلال الاعتماد على مجموعة الأسس الخاصة بقياس الحجم، سواء من خلال عدد العاملين فيها، أو من خلال حجم المبيعات، وعليه فان حجم إنما يتم من خلال أرقام ا قيم محددة في ضوء تقسيمات صناعية معيارية.[2]

[1] د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق ،16.

[2] غدير أحمد سليمة ،تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة ،جامعة ورقلة،2007،ص7.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص، سنبينها في الشكل التالي:

الشكل رقم(1.1): خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

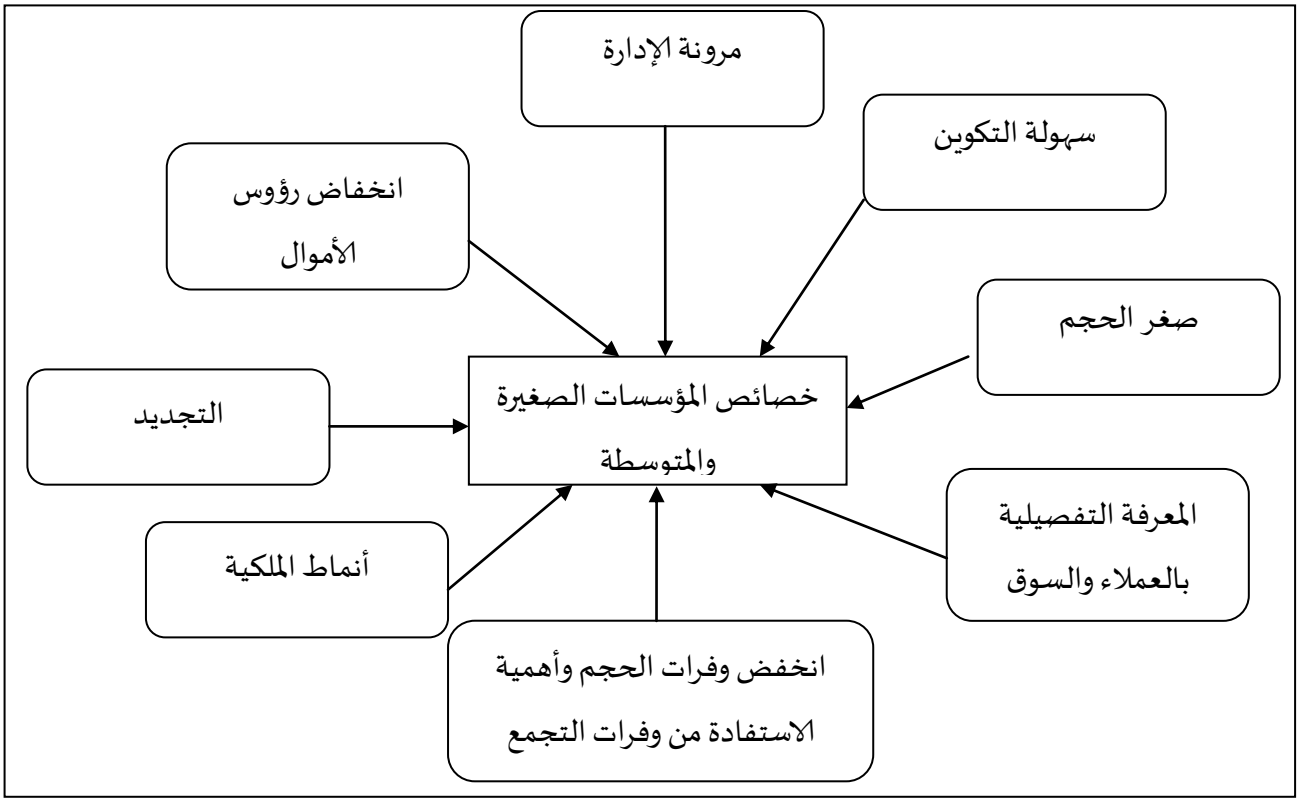

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

أولا: مرونة الإدارة

لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواءا مع العاملين أو العملاء ببساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع.[1]

ثانيا:سهولة التكوين

حيث يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية كما أن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة والوضوح والسهولة فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي أن يكون وراء قيام أعملا صغيرة تنطلق لاحقا إلى مؤسسات متوسطة الحجم.

ثالثا: صغر الحجم

مما يساعد على المرونة والتكييف مع الأوضاع الاقتصادية والمحلية والوطنية، كما أن انخفاض حجم العمالة المطلوبة للتشغيل يؤدي إلى تحقيق روح الفريق.

رابعا: المعرفة التفصيلية بالعملاء السوق

حيث تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر من التكيف سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود وسهولة التكييف مع المحيط الخارجي لهذه المؤسسات وقدرتها مع التكيف مع السوق واتخاذ القرار .[2]

[1] سمير علام ،إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة ، مراجعة عبد الفتاح الشربيني ، دار العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة بدون تاريخ ص5.
[2] سمير علام، مرجع نفسه،ص ص 5-7.

خامسا: انخفاض رؤوس الأموال

حيث تمتاز بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.

سادسا: التجديد

الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هي تحقق الأهداف التي تأسست من أجلها.

سابعا: أنماط الملكية

يرتبط انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة بأشكال معينة لملكيته، والتي تتمثل في الغالب الملكية الفردية والعائلية أو في شركات الأشخاص

ثامنا: انخفاض وفرات الحجم وأهمية الاستفادة من وفرات التجمعتنخفض وفرات الحجم في المؤسسات الصغيرة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة من نوع آخر من الوفرات ألا وهو "وفرات التجمع"، ومما يؤكد أفضلية إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة في مناطق تجمعات صناعية.[1]

[1] سمير علام،مرجع سايق ،ص7 .

المطلب الثالث: أهمية مؤسسات صغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم العناصر ومكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي، والتي توفر قاعدة صناعية وبنية تحتية واسعة وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ونجد من بين الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

1. **انهيار الأوضاع المالية:** خاصة في الدول النامية ، وبالتالي ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار والبقاء.
2. **التحولات الاقتصادية العالمية:** والتي جاءت ببرنامج التحويل الهيكلي مثل الخوصصة، التي قد نعتبرها بأنها كانت السبب والعامل الأساسي الذي أدى إلى ضرورة تنمية وتطوير تلك المؤسسات، وذلك كله في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص.[1]

[1] خبابة عبد الله ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،آلية لتحقيق التنمية المستدامة ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الطبعة الأولى،2003،ص36.

المبحث الثاني: أشكال ومجالات والية إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول:أشكال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قطاع غير متجانس حيث ينقسم إلى عدة أشكال تختلف باختلاف المعايير المعتمدة إلى تصنيفها وأهم هذه المعايير نجد:

- **التصنيف الاقتصادي:**

وتصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى :

1. **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية:**

✓ **مؤسسات إنتاجية:**

وهي مؤسسات تقوم بإنتاج سلع حيث تقوم بتحويل مجموعة من المدخلات إلى مخرجات وهي منتجات.

✓ **مؤسسات تجارية :**

وهي مؤسسات تقوم بشراء السلع من تاجر الجملة مثلا ثم تقوم بإعادة بيعها.

✓ **مؤسسات خدماتية:**

وهو القطاع الجذاب لأصحاب المؤسسات في المستقبل، حيث تقدم خدمات لعملائها مثل الاستثمارات.[1]

2. **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها:**

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها إلى:

✓ **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:**

حيث يرتكز نشاط المؤسسات المختصة بإنتاج السلع على المنتجات التالية:

[1] رحمومي الاستاذ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري ،المكتبة المصرية ،الطبعة الاولى،2011،ص ص 39-40.

- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- منتجات الجلود والأغذية.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.[1]

✓ **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:**

يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في:

- تحويل المعادن.
- المؤسسات الميكانيكية.
- الصناعية الكيماوية والبلاستيك.
- صناعة مواد البناء.
- المحاجر والمناجم.[2]

✓ **مؤسسات انتاج سلع التجهيز:**

- تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر ، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فان مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا [3]

- **التصنيف حسب معيار الحجم:**

هناك معيارين أساسيين لتصنيف المؤسسة، هما:

✓ **المعايير الكمية:**

تتمثل في مجموعة من المؤشرات النقدية والغير النقدية والتي تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات التي تبرز الفروقات بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل حجم العمالة ورأس المال ورقم الأعمال....[4]

[1] رحمومي الاستاذ،مرجع سابق ،ص40.

[2] سمير علام،مرجع سايق،ص5.

[3] لخلف عثمان ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ،أطروحة دكتراء في العلوم الاقتصاديةغير منشورة ، جامعةالجزائر 2004،ص5.

[4] عمر صخري ،مبادئ الاقتصاد الوحدوي ،دوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،بدون تاريخ، ص ص 112-114.

- ✓ المعايير النوعية:

لقد تعددت المعايير النوعية التي تحكم كون المؤسسة صغيرة أو متوسطة ، ومن أكثر المعايير شيوعا استقلالية الإدارة والعمل،حجم المؤسسة،حصتها في السوق، الملكية، المؤسسات الخاصة المؤسسات المختلطة، المؤسسات العامة

3. **تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل بها:**

حيث يمكننا التفريق بين نوعين من المؤسسات:

- ✓ **المؤسسات المصنعة:**

حيث يدخل في هذا النوع من المؤسسات كل من المصانع الصغيرة و المتوسطة وهو يختلف عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم وتعقيد العمليات الانتاجية واستخدام أساليب حديثة في التسيير وأيضا من حيث الطبيعة السلع المنتجة وكذا درجة اشباع اسواقها.

- ✓ **المؤسسات الغير مصنعة:**

وتجمع هذه المؤسسات بين نظام الانتاج العائلي والنظام الحرفي ، اذ يعتبر الانتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ، أما الانتاج الحرفي فيبقى دائما نشاط يدوي تصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن. .[1]

[1] عمر صخري،مرجع سايق ذكر ،ص115.

المطلب الثاني: آلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لكي يتم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات مايلي:

1. **ترتيب الملاك أو المسيرين وفق تصرفاتهم:**
   - الملك أو المسير ذو العقلية الانتهازية الذي يتميز بعقلية مقاولتية معتبرة .
   - المالك أو المسير ذو العقلية الحرفية الذي يتميز بعقلية مقاولتية ضعيفة.
2. **تكوين المالك أو المسير :**

إن عدم ضمان تكوين جيد للمالك أو المسير يؤدي به إلى الاستشارة الخارجية، التي تعتبر مشكلا يمكن تفاديه بالتكوين الجيد للمالك أو المسير، ومن بين هذه النتائج:

- النقص في التنظيم.
- عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص.
- عدم القدرة على التسيير.
- رفض دائم لاقتسام المسؤوليات.

3. **الحصول على فكرة لانشاء المؤسسة:**

تعتبر الفكرة الأمل الذي يتعلق به صاحب المشروع بغية الوصول من خلاله الى البعيد.

✓ **المراحل الأساسية للبحث عن الفكرة:** عموما هناك ثلاث خطوات أساسية للبحث عن الفكرة:

- **الملاحظة الحياة اليومية:**

في هذه الخطوة يستعمل المنشئ كل المعلومات المتواجدة، ولا يتغاض عن أي منها، كما لا يقتصر بحثه عن الإحصائيات فقط بل يجب أيضا الاهتمام بالظروف المالية .

- **نقد المنافسة:**

يجب أن تكون هناك فكرة واضحة عن نقاط القوة والضعف لمنتجات المنافسين وأيضا لطريقة صنعها .[1]

[1] خبابة عبد الله،مرجع سابق،ص45.

المطلب الثالث:تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هذا المبحث عرض تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في جدول:

الجدول رقم (1.1): تجارب بعض الدول العربية

البلد	التجربة
مصر[1]	• تعتبر التجربة المصرية في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قديمة العهد وتعود بالضبط التي شهدت أول بوادر الاهتمام بهذه المؤسسات، من خلال قيام الحكومة بتخصيص 1923إلى سنة قامت الحكومة بإنشاء 1947 ألف جنيه مصري وجهت لإقراض الصناعات الصغيرة، وفي سنة 100 إلى "بنك التنمية الصناعية "والذي تتمثل مهمته في دعم 1976 "البنك الصناعي "والذي تم تغييره سنة المشاريع الصغيرة وتمويلها بالقروض الميسرة، ولم تتوقف الجهود المصرية عند هذا الحد، فالحكومة واصلت جهودها من أجل تنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء المصارف والهيئات الحكومية التي تقوم بتقديم المساعدات الفنية لهذه المؤسسات، وتوفير الإحصائيات والبيانات التي تساعدها في اتخاذ القرارات الرشيدة، ومن بين الهيئات الحكومية التي تم إنشائها "الهيئة العامة للتصنيع "والتي تقوم كذلك بمساعدة المؤسسة على حل مشاكلها الإنتاجية والقيام بكافة الأعمال القانونية المتعلقة بالمشروع. غير أن هذا المسعى قد تدعم أكثر مع بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث أقدمت مصر في 1991على إنشاء "الصندوق الاجتماعي للتنمية "الذي يسعى إلى معالجة مشكلة البطالة وتوفير مناصب الشغل لخريجي الجامعات، واحتواء الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، فقد تمكن في1998 من تمويل أكثر من 86 ألف مؤسسة غيرة بقيمة 45 مليار دولار • ، يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية مجموعة من الآليات المؤسسية الجديدة لتفعيل دوره الداعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أهمها ما يلي: ✓ -رنامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الأعمال، يقوم على توفير المناخ والمعلومات اللازمة لقيام النشاط الصناعي وتقديم رعاية فنية ؛ ✓ -رنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة ؛ ✓ رنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها ؛ ✓ -رنامج المجمعات والأحياء الصناعية بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي ؛ ✓ -رنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة .[2]

[1] برودي نعيمة، مرجع سابق،ص ص140-142.

تونس	• إن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الهدف الأساسي والأولوية القصوى في مخططات التنمية في تونس وذلك لأن هذه المؤسسات لها آثار إيجابية في خلق مناصب الشغل ، وتستعمل عموما طرق إنتاج جد مدروسة كما أن تلك المؤسسات تساهم في التوازن الجهوي، لذلك أعطت تونس أولوية قصوى لهذا القطاع وذلك عن طريق الإجراءات التالية : ✓ تباع سياسة تشجيعية لتسيير وخلق مؤسسات جديدة ؛ ✓ تغيير القوانين المتعلقة بتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستبدالها بقوانين جد تحفيزية ؛ ✓ اعتماد طرق تسيير جديدة تتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق التنافسي وذلك بتكوين إطارات مؤهلة للقيام بدفع هذه المؤسسات إلى التنمية . يتلقى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس مساعدة ملحوظة من طرف الحكومة التونسية عن طريق وكالة ترقية الصناعة، غرفة التجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات والإدارات الأخرى التي تسهر على حماية وترقية هذه المؤسسات مثل المراكز التقنية للاستشارة، مركز ترقية الصادرات. • كما أن المشرع التونسي يأخذ بعين الاعتبار التشجيع والتسهيلات الضريبية لدفع عملية الاستثمار في هذا القطاع ، ومن أجل الحد من البطالة وتحقيق التشغيل ورفع مستوى الإنتاج فالسلطات العمومية في تونس وضعت أهدافا أساسية تتعلق برفع الصادرات وتحقيق التوازن الجهوي فقامت بالإجراءات التالية: 1. حماية الاستثمار الموجه للسوق المحلي من المنافسة الخارجية وحماية المنتج المحلي وذلك بإصدار قوانين تفرض حقوق ورسوم الجمارك بنسبة جد مرتفعة على الواردات المنافسة للمنتج التونسي؛ 2. .التخفيض إلى الحد الأدنى القانوني لحقوق الجمارك المفروضة على استيراد التجهيزات والآلات الضرورية لإقامة مشاريع استثمارية ؛ 3. .وضع سياسات جد مشجعة لفائدة المؤسسات المصدرة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ماسبق

المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مشاكلها وتحدياتها

سنحاول في هذا المبحث القيام بتحديد عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتطرق إلى مختلف المشاكل والعقبات التي تعترض طريقها، والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم أسباب نجاح هذا النوع من المؤسسات ما يلي:

- تحديد الهدف؛ ومنه يتم تحديد العمل حتى يحقق المشروع النجاح الأكبر يجب أن يأخذ صاحبه أو الإدارة الناجحة بالهدف الأسمى وهو تلبية حاجات الناس، ومنه يتم تحديد كافة الأهداف والطرق الأخرى لنجاح المؤسسة؛
- كما أن التخطيط في العمل التجاري واجب مطلق إذا كان "إحلال السلع المناسبة"، في المكان المناسب، وفي الوقت المناسب، والجودة المناسبة وبالسعر المناسب "هو الهدف المحدد للعمل التجاري؛
- الرقابة أمر لا يمكن الاستغناء عنه وهي تشمل، الرقابة المالية، الاحتفاظ بسجلات جيدة، الرقابة على المخزون، الرقابة على الإنتاج، وذلك باستخدام كافة الأدوات الرقابية الجيدة...، وبالتالي معرفة الجوانب السلبية في العمل وتقديم العلاج والحلول لها؛
- معرفة حجم رأس المال المناسب للتمويل والحصول عليه من مصادره المناسبة وذلك بعد تحديد تكاليف الحصول عليه من تلك المصادر وبالتالي تحديد المصدر الأمثل ذو التكاليف الأقل؛
- اختبار الموقع الجيد لإنشاء المؤسسة من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى نجاحها ؛
- **التمويل المناسب بأشكاله:**
  - ✓ الداخلي :عن طريق أصحاب المؤسسة أنفسهم.
  - ✓ الخارجي :عن طريق الاقتراض من الأصدقاء، الأقارب أو المؤسسات المالية...، فيجب على إدارة المؤسسة أن تحافظ على مستوى تدفق نقدي إلى الداخل أعلى من التدفق النقدي إلى الخارج وذلك لمواجهة الالتزامات..[1]

[1] رحمومي الاستاذ،مرجع سابق،ص ص 47-49.

- ✓ مواجهة التحديات التنافسية؛ حيث أن تحديد المنافس أصبحت عملية معقدة حيث انفتح باب المنافسة المحلية والعالمية على مصراعيه وعلى هذا فإن مواجهة التحديات التنافسية المستمرة والمتجددة أصبحت عملية ضرورية.
- ✓ تميز المنتجات المستمر؛ حيث تحاول كل المؤسسات تمييز منتجاتها وخدماتها عن المنافسين بأي طريقة كسرعة تقديم الخدمة، تقليل التكلفة، الخدمات المتميزة للعميل، زيادة الجودة...
- ✓ زيادة فاعلية وكفاءة الأداء وتحسين الإنتاجية داخل المؤسسة؛ حيث أن الفاعلية هي أداء الأعمال والأشياء الصحيحة، والكفاءة هي أداء الأعمال أو الأشياء بالأسلوب السليم.[1]

[1] رحمومي الاستاذ، مرجع سابق ،ص49.

المطلب الثاني: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وصعوبات يتمثل أهمها في ما يلي :

- **المشاكل الائتمان والتمويل**

تتمثل أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في الائتمان والتمويل، فلا تحظى بنفس فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي كما هو عن تزويد –لاسيما البنوك التجارية –الشأن في المؤسسات الكبيرة، فغالبا ما تحجم مؤسسات التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باحتياجاتها من التمويل ، ويرجع ذلك لزيادة درجة المخاطرة في عمليات إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب غياب الضمانات المناسبة.

إن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذا القطاع، وبالتالي تقلص فرص الحصول على الموارد المالية بالنسبة لهذه المؤسسات خاصة في البلدان النامية .

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم توفر النقد الأجنبي، وفي الغالب فإن الحصول عليه يمثل مشكلة كبرى ومعقدة للغاية، كون أن سياسات النقد الأجنبي في معظم الدول النامقي غالبا

ما تجنح إلى تشجيع المؤسسات الصناعية المكثفة لرأس المال بدرجة أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وهو ما يؤدي بصغار المستثمرين اللجوء إلى السوق الموازي لاقتناء ما تحتاج إليه من ...النقد الأجنبي لتمويل مستورداتها من الآلات والمعدات والخامات وقطع الغيار....

- **مشاكل إدارية**

تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها وأصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك "تباطؤ "في الإجراءات وتعقيد الشبكات ، نقص تكوين الموظفين، نقص الإعلام، الوثائق المطلوبة .[1]

[1] لمجد بوزيدي ،إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مذكرة تخرج ماجستير ،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مذكرة تخرج ماجستير ،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2009/2008،ص ص 35-38.

- **مشاكل تسويقية**

وهي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتجات، وذلك لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع.

رغم أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتحامه ميادين متعددة)تجارة، صناعة، نقل، سياحة، فلاحة(...، إلا أن نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية والتسييرية، يظهر واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمحيط العام الذين يعملون فيه، كما أن جهل أصحاب المؤسسات وحصر طموحهم في حدود شؤون حرفتهم أو صناعتهم يجعلهم يفاجئون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار، كما يتعرضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق، كذلك غياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع، فهو ما يستوجب تشخيص دقيق للمؤسسات.[1]

[1] لمجد بوزيدي،مرجع سابق ،ص39.

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسط

لا تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن الظروف والتحديات الخارجية المحلية والدولية المحيطة بها، لذلك وجب على مسير المؤسسة أن يأخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار في إستراتيجيته في ترقية وتطوير هذه المؤسسات، ويمكن أن نحصر أهم التحديات التي يمكن أن تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا هذا في النقاط التالية :

- **ثروة المعلوما ت**

يعرف نظام المعلومات بأنه النظام الذي يجمع البيانات من المصادر المختلفة ويحولها إلى معلومات حسب احتياجات المستفيدين منها، لذلك تصمم نظم المعلومات من أجل تزويد الإدارة بالمعلومات الفورية التي تساعد على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب .

بحيث أصبحت هذه التقنية من المتطلبات الأساسية في هذا العصر، وإن عدم محاولة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الاستفادة من مزاياها لا يرجع للبعد المادي بقدر ما يرجع للبعد الثقافي والمعرفي، لأن تكلفة الاستفادة من هذه التقنية تتجه إلى الانخفاض بشكل ملحوظ مع زيادة انتشارها، وهذا يعتبر تحديا للمؤسسات المعنية.

- **تطور التكنولوجيا**

لقد أدى التطور التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الانتقال بين الدول وسرعة أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهذه التطورات هي نتاج حقيقي بما يعرف بالثورة الصناعية.[1]

[1] مروان بركاني، دور الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دار الأمة، الجزائر،1999،ص ص 16-18.

- **التصدير**

يلعب مصدروا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحسين الميزان التجاري عن طريق عملية التصدير وفي حماية منافستهم وتحسين أرباحهم، ويتيح دخول السوق العالمية العديد من المزايا والفوائد لهذه المؤسسات والتي من أهمها :

- ✓ تزايد النمو ؛
- ✓ تزايد الأرباح ؛
- ✓ تزايد عدد العملاء ؛
- ✓ المزايا الضريبية ؛
- ✓ فتح أسواق إضافية ؛
- ✓ تحسين المنافسة ؛
- ✓ اتساع المنتجات والخدمات.

حيث تحجم العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية عن الانخراط في الأنشطة التصديرية لاعتقادها الخاطئ بأن المؤسسات والشركات الكبرى هي القادرة على مزاولة هذه الأنشطة بنجاح، ويرجع هذا الاعتقاد إلى تعدد المعوقات التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير، ويمكن ترتيب هذه التحديات حسب أهميتها على الشكل التالي:

- ✓ الروتين والبيروقراطية الإدارية؛
- ✓ -حواجز التجارة الخارجية؛
- ✓ -صعوبات النقل؛
- ✓ -عدم توفر الكفاءات البشرية.[1]

[1] العميد الركن الدكتور نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات ص و م الجزائرية، الطبعة الأولى،2014،ص ص 86-87.

- **عالمية الجودة:**

ترتب على زيادة التنافسية العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وهذا للارتقاء بمستوى المبادلات العالمية على نحو يضمن زيادة مستوى المنتجات، ولهذا أصبحت كل المؤسسات تسعى للحصول على مختلف شهادات الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية للتوحيد القياسي، والتي تعتبر بمثابة جواز سفر دولي للمنتجات حتى تدخل الأسواق العالمية في ظل الحرية الاقتصادية وترك المجال لآليات العرض والطلب.[1]

- **إجراءات الحد من التلو ث:**

أصبح التلوث من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات إذ أصبح إلزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة، من مخلفات عملياتها الإنتاجية، واستخدام الموارد .3غير الضارة، وإعادة استخدام المخلفات في الإنتاج.

- **رفع الكفاءة الإدارية والبشرية:**

إن هذا التحدي يستدعي تطوير الموارد البشرية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير وبما يتواكب ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة.[2]

[1] العميد الركن الدكتور نبيل جواد، مرجع سابق ،ص88.

[2] مروان بركاني، مرجع سابق،ص32.

خاتمة الفصل الأول

في ختام هذا الفصل نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام كبير من الدول وذلك لما توفره لها من محيط ملائم وأرضية مناسبة لبدء نشاطها، وتوسيع دورها في التنمية الاقتصادية من خلال تأهيلها وترقيتها في مختلف مجالاتها .

كذلك ومن خلال دراستنا لهذا الفصل، نستطيع اعتبار هذه المؤسسات أحسن بديل من المؤسسات الكبرى في ميدان التشغيل وذلك لسهولة إنشائها وتكوينها كما أنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة لانطلاق نشاطها .

لكن وبالرغم من كل الامتيازات التي يحضى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه هناك عدة مشاكل ومعوقات من شأنها أن تحد من نشاطه وتعرقل تطوره.

تمهيد

إن التنمية هدف تسعي لتحقيقه كل الدول وا تمعات سواء كانت متطورة أو متخلفة ذلك أن التنمية هي

تغيير للأوضاع السائدة للأفضل وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة وخاصة بعد تطور مفهوم التنمية من

التنمية الاقتصادية إلي التنمية المستدامة التي تستغل الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وعقلانية والتي أدت بدورها إلى تغيير جميع المفاهيم بطريقة جديدة لضمان الاستدامة ومن هذه التغيرات نجد تطور مفهوم التنمية المحلية إلى التنميةالمحلية المستدامة.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة مفهوم التنمية الاقتصادية وعناصرها واستراتيجياتها، وكذلك البحث عن المفهوم الحديث للتنمية وهو التنمية المستدامة.

المطلب الأول : مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية وعناصرها، لابد من التطرق أولا إلى مفهوم النمو الاقتصاد ي

1. النمو الاقتصادي التنمية

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما، والناجمة عن عوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلا، والتحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج، كل هذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية في أي بلد .[1]

لهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة.

كما تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية، حيث يعرفها البعض على "أنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي "

و يعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.[2]

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون تاريخ،ص ص 20-21.

[2] فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، الرياض،1985،ص115.

وعلى العموم يمكن أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج .

2. عناصر التنمية الاقتصادية:

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات، التي يجب الاهتمام بها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة، ونذكر منها ما يلي :

- **تراكم رأس المال:**

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك .

إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع، ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو.

- **الموارد الطبيعية:**

تعرف الموارد الطبيعية بأنها كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض أو موارد الأرض، وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها "أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته ."وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات المفيدة الأخرى ،ولهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي ذلك أن البدء بعملية .3تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائضا.[1]

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2006،ص ص 91-92.

- **الموارد البشرية:**

تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك.

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، ويتأتى ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الإنسان غاية التنمية، فإن الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع منها.

- **التكنولوجيا:**

تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، إذ أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية، وهناك من التكنولوجي ا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل و الإدارة.[1]

[1] صالح صالحي، مرجع سابق ،ص ص 95-97.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

سنعرض فيما يلي أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية .

- **أهمية التنمية الاقتصادية:**

التنمية الاقتصادية وسيلة ضرورية لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، حيث هناك عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على زيادة حدة هذه الفجوة من بينها التبعية الاقتصادية للخارج، ضعف البنيان الزراعي والصناعي، نقص رؤوس الأموال، انتشار البطالة، ارتفاع نسبة الأمية .[1]

كما أن التنمية الاقتصادية تعد أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي، حيث مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب علية انقضاء حالة التبعية هذه ، بل أن التعامل التكنولوجي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، وهنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي يجب إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحا.

إلى جانب ما سبق فإن تنمية الاقتصاد تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد وتوفير فرص العمل، وبالتالي سينعكس ذلك على المستوى الصحي والتعليمي لهم، كما تعمل على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة. .

أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق .2التطور الاقتصادي المنشود.[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية،1999،ص52

[2] موسي اللوزي، التنمية الإداريةالمفاهيم الأسس التطبيقات، دار وائل للنشر، عمان،2000،ص27.

- **أهداف التنمية الاقتصاية:**

للتنمية عدة أهداف نذكر من بينها ما يلي :

- ✓ توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية ؛
- ✓ الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم ؛
- ✓ تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول ؛
- ✓ التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية ؛
- ✓ حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات ؛
- ✓ تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج ؛
- ✓ السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ؛
- ✓ تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة المواطنين، والعدالة في توزيع الدخل.[1]

[1] مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في ظل ضوابط التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل2008، ص2.

المطلب الثالث: إستراتيجيات التمنية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية عدة استراتيجيات يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

- **إستراتيجية التنمية الزراعية:**

يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة في اقتصاديات الأقطار النامية، حيث تكون مساهمته كبيرة في توليد الناتج القومي في معظم هذه الأقطار، وقد تزيد في البعض منها على مساهمة القطاعات الأخرى، إضافة إلى أن الزراعة تستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد، ويعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تشكل الصادرات الزراعية .1القسم الأكبر من صادرات الكثير من هذه الأقطار .

- **إستراتيجية التنمية الصناعية:**

يعمل التصنيع على تحويل المواد الخام إلى سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يعمل على تطوير العديد من . القطاعات وتحقيق العديد من المنافع[1]

- **إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية.:**

إن أي تطور في القطاع الزراعي لا بد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح، فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى تطوير الاثنين معا، فالعلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع إستراتيجية الربط فيما بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الاثنين معا، وتحقيق التنمية الاقتصادية .

لهذا فإن القطاعين مكملان لبعضهما، وأن توسيع الصناعة يعتمد إلى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، وبالمثل فإن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعة، بما فيها توفير سلع الاستهلاك المصنعة التي تمثل الحوافز .3للمزارعين، لزيادة الإنتاج.[2]

[1] سنوسي زوليخة، بوزيان الرحمان هاجر، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،08/07 أفريل 2008،ص7.

[2] صالح صالحي، مرجع سابق،ص 112.

- **إستراتيجية الحاجات الأساسية:** تعرف الحاجة على أنها أية ضرورة موضوعية لحفظ حياة الإنسان وتأمين رفاهيته، وتنقسم إلى حاجات مادية وتشمل كل تلك الحاجات التي يضمن إشباعها استخدام موارد بشرية أو طبيعية أو عوامل إنتاج، أما الحاجات غير المادية فهي نوعين : - حاجات تركز على تأكيد ذات الفرد وتحققها بمعنى شعور الفرد بأنه قادر على تحقيق أهدافه دون محبطات بسبب تمتعه وممارسته للحريات الأساسية .

✓ وأخرى تركز على دور المجتمع في حياة الفرد من خلال خلق الفرص والحوافز المعنوية لذلك.

يقترن إشباع الحاجات الأساسية بالتصنيع وأولويات الإنتاج، وهذا يجعل صناعات مثل تعليب الطعام ومصانع النسيج ومواد البناء وتركيب وسائل المواصلات العامة والطرق والجسور وما يرتبط بها من صناعات ذات أهمية قصوى، هذا التصنيع هو بالضرورة مستقل لأنه يتوجه إلى السوق الداخلية ويقل ارتباطه بالسوق والتجارة الخارجية، ويحقق هذا التصنيع أيضا بناء هيكل صناعي متكامل داخليا ومتكامل مع قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى وفي مقدمتها الزراعة، ومنسق مع أهداف المجتمع الاجتماعية والحضارية، لكي يصل إلى تنمية مستقلة وهي التي يمكن أن تغذي نفسها .1وتسير قدما دون استجداء عون خارجي.[1]

- **إستراتيجية النمو المتواز ن:** وتشمل توجيه برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة، أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته ويعتبر)روزنشين وردان (من أهم مؤيدي إستراتيجية النمو المتوازن، تتمثل في أن صنف السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، بسبب انخفاض القوة الشرائية .والحل لهذه المشكلة يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا وكبيرا بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول .[2]

[1] صالح صالحي، مرجع سابق ،ص ص112-113.

[2] سنوسي زوليخة، مرجع سابق ،ص9.

ويعتبر التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية، حيث الحاجة لاستيراد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية، كما أن الزيادة في الإنتاج سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ولذلك فالدول النامية بحاجة باستمرار إلى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات.[1]

[1] سنوسي زوليخة، مرجع سابق ،ص9.

المبحث الثاني :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وتزايد هذا الدور جعلها محل اهتمام من قبل جميع الدول.

المطلب الأول : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهامات عديدة على عدة أصعدة .

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات**

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري، باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية، كأن تساهم مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير،

فنجد مثلا أن المؤسسات التي يعمل بها من 01 الى 10 عمال ويغلب عليها الطابع الحرفي لها القدرةعلى تلبية احتياجات أسواق التصدير، وخاصة المنتجات التقليدية، حيث تتمتع هذه المنتجات بزيادة طلب الدول الصناعية عليها، إلى جانب أنها أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي.

وفي الجزائر قدرت الصادرات خارج قطاع المحروقات للسداسي الأول من سنة 2012 بحوالي 2.58% من إجمالي الصادرات مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2011 ، حيث سجلت انخفاض بحوالي7.49% .[1]

[1] بوعمامة نصر الدين، بوعمامة على، استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية،4/3 مارس2008 ،ص5.

والجدول الموالي يبين أهم الصادرات خارج قطاع المحروقات

جدول رقم(1.1) : أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسداسي الأول لسنة 2018

اصناف السلع المصدرة	النسبة%	القيمة (مليون دولار)
منتجات نصف مصنعة	2.08	807
السلع غذائية	0.24	94
المنتجات الخام	0.2	78
سلع التجهيز الصناعية	0.04	/
سلع الاستهلاك غير الغذائية	0.01	/

المصدر: BULLETIN D'INFORMATION STATISTIQUE DE LA PME, N°21, P: 48

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام

يتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ففي الولايات المتحدة ،الأمريكية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما مقداره 48% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي اليابان 27.1% وفي فرنسا % 61.8 .

أما في الدول النامية، وخاصة الجزائر فتباينت إسهامات كل من القطاع العام والخاص في تحقيق الناتج الداخلي الخام، وهذا حسب المعطيات المنشورة على هذا القطاع.

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة**

تجدر الإشارة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بلغت في دول الاتحاد الأوروبي نسبا عالية ففي فرنسا مثلا42.9% وإيطاليا 58.8 % ،

وفي الجزائر يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في القيمة المضافة مقارنة بالقطاع العام، وذلك بالنسبة لجميع قطاعات النشاط، فهو في تزايد مستمر مع مرور السنوات.

بالنسبة لسنة 2018، فاننا نجد مقدمة هطه القطاعات الزراعية بنسبة 99.7% للقطاع الخاص و0.30 % للقطاع العام يليه قطاع الاشغال العمومية بنسبة 98.73% للقطاع الخاص.[1]

[1] بوعمامة نصر الدين، بوعمامة على، مرجع سابق ،ص ص5-7.

- **المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي**

إن المؤسسات الكبيرة والعملاقة تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ مهمات ونشاطات مهمة لها، ولكنها صغيرة الحجم وبالتالي تكون مكلفة لها لو نفذتها بنفسها .

وأوضح مثال على ذلك هو شركات إنتاج السيارات :فكل شركة عملاقة لتصنيع السيارات تحتاج إلى الآلاف من الأعمال الصغيرة التي توفر الوقود والأدوات الاحتياطية والمستلزمات الأخرى، كما تقوم بمهمات الصيانة والتصليح والنقل وغيرها . .

هذه العلاقة أصبحت الآن أكثر أهمية نتيجة الدراسات الموجهة خصيصا نحو الأعمال الريادية، فالدراسات تبين بأن نمو الصناعات عالية التكنولوجيا حصل نتيجة هذا التكامل بين الأعمال الكبيرة والصغيرة، إذا الأعمال المساندة ضرورية للنمو السليم للاقتصاد.

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط وتطوير المنافسة**

حيث نلاحظ أن هذه المؤسسات تمثل تحدي ومنافس قوي حتى للمؤسسات الكبيرة والمعروفة على الصعيد العالمي، إن حالة المنافسة تنشط وتنعش الاقتصاد وتجعل عمليات المبادلة أكثر كفاءة وفائدة وتشبع حاجات الزبائن. .

إن القدرة التنافسية ترتبط بقدرة هذه المؤسسات على الإبداع التي تفوق قدرة المؤسسات الكبيرة من جانب وكذلك انتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية من جانب آخر . .

إن تواجد هذه المؤسسات في الصناعات الإستخراجية والإنشائية والإنتاجية وكذلك في قطاعات الزراعة والخدمات جعل منها فاعلة في المنافسة وتنشيط الاقتصاديات المعاصرة، هكذا اعتمدت أغلب الدول أنشطة وفعاليات تشجع المنافسة بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبيرة، مثل أسبوع المشروعات الصغيرة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية، وجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز والريادة في المملكة الأردنية الهاشمية.[1]

[1] بوعمامة نصر الدين، بوعمامة على، مرجع سابق ذكر أعلاه، ص ص8-9.

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية

يتمثل دور م.ص.م في التنمية الاجتماعية فيما يلي :

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

إذ تعتبر من أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مي الأقدر على القضاء على جانب كبير منها .[1]

وقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى قدرة هذه المؤسسات على استيعاب العمالة، إذ يمكنها توفير وظائف لنصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول النامية والمتقدمة لكونها تتميز بكثافة عنصر العمل، كما أن تكلفة فرصة العمل بها منخفضة ثلاث مرات مقابل تكلفة فرصة عمل واحدة بالمؤسسات الكبيرة.

ففي المغرب تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة ، وعليه فالمؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من200 شخص تشكل نسبة 92% من المؤسسات الصناعية، وتشغل أكثر من 46% من اليد العاملة.

وفي الجزائر بلغ عدد مناصب الشغل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1776461 شخص، إلى غاية السداسي الأول لسنة 2018 ن نسبة تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر ب 5.98% مقارنة ب 2017 .[2]

[1] ماجد أحمد أبو زنط ،التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،علوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2007،ص255.

[2] عمر شريقي ، الإطار العام لجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج،15/14أفريل2008،ص2.

المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعود وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مرحلة الاستقلال، بعدها قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات ووسائل الدعم لتشجيع هذا النوع من المؤسسات .

المطلب الأول : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ثلاث مراحل أساسية

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1962/1979**

لقد كانت حوالي98" % من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة، وبعد الاستقلال أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون "التسيير الذاتي "ثم "التسيير الاشتراكي "للمؤسسات 1971كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها وأصبحت تابعة للدولة، وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي، على حساب القطاع الخاص، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1980/1993**

مع بداية الثمانينات، بدأت الجزائر في انتهاج سياسات اقتصادية جديدة حاولت من خلالها إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد جسد المخططان الخماسيان الأول1980/1984 والثاني 1985/1989 مرحلة الاصلاحات في ظل استمرار الخيا ر الاشتراكي وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فتم إصدار العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونذكر من بينها:[1]

[1] محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر،، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر،2004،ص ص9-11.

- ✓ **القانون المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية وقد نص القانون على عملية إعادة الهيكلة، والتي مرت بمرحلتين رئيسيتين هما:**

- **المرحلة الأولى:** من 1982/1981 انتهت هذه المرحلة بإنشاء. مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة.
- **المرحلة الثانية:** انطلقت من 1982 وتعلقت بمتابعة إعادة الهيكلة لمختلف المؤسسات، وقد انقسمت إعادة الهيكلة إلى قسمين، إعادة الهيكلة العضوية حيث تم تفكيك الشركات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة حتى يمكن التحكم في تسييرها، وإعادة الهيكلة المالية

.

- القانون رقم 1/88 المتعلق بتسيير المؤسسات العمومية: والذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الشخصية المعنوية، والاستقلالية المالية والإدارية.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 2003/1993**

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد انفتاح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى وتطبيق برنامج التصحيح

الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 الى 1 أفريل 1998، وعقدت مجموعة من من الاتفاقيات من أهمها برنامج التعديل الهيكلي بسنة 1998 لمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

[1] محمد الصغير بعلي، مرجع سابق ذكر ،ص ص11-14.

وقد تطور بعد ذلك تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول التالي

جدول رقم2 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2015-2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات	342788	432068	607297	687386

المصدر: نشريةمعلومات إحصائية سنوية تصدر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال التسلسل السنوي لتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نلاحظ تطورا كبيرا قد حدث في القطاع حيث وصل عددها حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2018 الى687386 مؤسسسة بعد أ كان 342788 مؤسسة في سنة 2015.

المطلب الثاني : البرامج الوطنية والأجنبية لتحسين و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ف الجزائر

وفي ما يلي عرض لمختلف ، قامت الحكومة الجزائرية للرفع من مستوى أداء هذه المؤسسات بتأهيلها برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- **ترقية المناولة والشراكة:**

يحتاج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى تحسين أدائه قصد مواكبة التيار الاقتصادي العالمي ومستوى المنافسة، لذا عملت السلطات على توفير إطار اقتصادي بوضع أدوات

تشجيع على تكوين مؤسسات جوارية عن طريق المناولة، وبرامج تأهيل تسمح بالرفع من تنافسية المؤسسات على أساس قواعد السوق .

تحتل المناولة مكانة هامة في التنمية الاقتصادية بفضل ما تحققه من نمو ملحوظ في الإنتاجية، ويمكن أن تعرف بأنها "فن أداء أحسن منتوج وبأقل تكلفة"، إذ أصبحت في أيامنا أداة إستراتيجية تسمح للمؤسسات الكبرى بمضاعفة نموها، وفي نفس الوقت تكوين الثروة، إنشاء مناصب الشغل بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة للمناولة، إذ تقوم هذه الأخيرة بالوظائف الثانوية، وكل مؤسسة حسب تخصصها، في حين تركز المؤسسات الكبرى على إنتاجها الأساسي.1

وبما أن القطاع الصناعي الجزائري يجهل مفهوم المناولة، ويتميز بعدم وجود ثقافة التعاون بين المؤسسات، أوجب وضع الآليات اللازمة القادرة على رفع حجم المناولة، وذلك بإنشاء ما يلي:[1]

[1] وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم القانونية، تخصص قانون عام، جامعة تلمسان،2007،ص ص 61-62.

المجلس الوطني لترقية المناولة:

- يقترح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني؛
- يشجع على اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية ضمن التيار العالمي للمناولة؛
- يقوم بترقية عمليات الشراكة مع كبار الآمرين بالسحب جزائريين كانوا أم أجانب؛ ينسق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما .
- بينها يجشع على تثمين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة

- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية الاستثمارية والتسويقية.

ويتمحور برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول أربع مستويات:

- **العمليات القطاعية:**

يتم إنجاز دراسات عامة حول مختلف الفروع الإنتاجية، بالإضافة إلى دراسات إستراتيجية حول الفروع المستقطبة لعدد كبير من المؤسسات ووضع خطة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الفروع وتأهيل محيطها .[1]

[1] وناس يحي، مرجع سابق ، ص ص 62-64.

- **. العمليات الجهوية:**

تجرى دراسات وتحاليل لمعرفة خصوصية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل ولاية، بهدف تطوير القطاع باستغلال الإمكانيات المحلية، حيث يتم تشخيصه ثم تحديد الأنشطة التي لها قدرة تنموية كبيرة، وتوضع لها خطط تأهيل ولائية .

- **عمليات تأهيل المحيط المؤسساتية:**

✓ يتم تأهيل مراكز التكوين المهني المتخصصة للاستجابة لحاجيات القطاع في كل ولاية، وتكون مصالح متخصصة في البنوك لتتابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ تنمية التعاون بين الجامعات والمعاهد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سبل التمويل؛

✓ تشجيع المؤسسات التي تدخل البيئة بعين الاعتبار، وتفضل المتخرجين الجدد .

- **. العمليات المباشرة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

حيث تطبق عمليات التأهيل مباشرة مع المؤسسات، وتحصل على تمويل من طرف برنامج التأهيل، كما تشرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطبيق هذا البرنامج حيث تقوم بدراسة ملفات المؤسسات التي تريد الاستفادة من البرنامج وتمنح الموافقة على عمليات التأهيل وتتمتع الوكالة بحرية إشراك مكاتب الدراسة في عملها، ويتضمن هذا البرنامج تمويلا سنويا.[1]

[1] وناس يحي، مرجع سابق ، ص ص 64-66.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، وأحد الدعائم الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية في جميع الاقتصاديات، كما أن التجربة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هامة جدا، وقد تبين لنا كيف ساهمت في الناتج الداخلي الخام والقيمة والمضافة وتوفير مناصب الشغل .

كما تعتبر عملية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى أخر يتميز بالكفاءة والمردودية، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، وتعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا.

.

تمهيد

بعد التطرق إلى الجزء النظري والذي خصصناه لتقديم عام حول قطاع المؤسسات للصغيرة والمتوسطة من حيث بعض التعاريف الخاصة ببعض الدول ،وبالتركيز على تعريف الجزائر حسب القانون الجديد ،وكذلك التطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المشاكل والمعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات، سوف نخصص الدراسة التطبيقية لتقييم واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز دورها الاقتصادي من خلال الإحصائيات المتوفرة لدينا.

تتضمن هذه الدراسة التطبيقية المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول :الأدوات المستخدمة ومعطيات الدراسة**
- ✓ **المبحث الثاني :التحليل ونتائج الدراسة**

المبحث الأول : الأدوات المستخدمة ومعطيات الدراسة

سوف نتناول في هذا المبحث المنهجية العلمية المستخدمة في الجانب التطبيقي والأدوات المستخدمة ، كما سوف نتناول معطيات الدراسة التي سوف يتم تحليلها ومناقشتها.

المطلب الأول : الأدوات المستخدمة

سنعتمد في معالجة إشكالية البحث على طريقة التحليل الإحصائي لواقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادالوطني بالجزائر بعد التنمية ،بالإضافة إلى مقارنة المؤشرات الاقتصادية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بالمؤشرات الدوليةسواء كانت عربية أو أوروبية , ولقد لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال نشرية المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعةلات ومواقع الإنترنت المختلفة ذات صلة بالموضوع .والمناجم كمصدر رئيسي ، بالإضافة إلى بعض المراجع وأما فيما يتعلق بمجتمع الدراسة فتتمثل في إجمالي المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر من حيث تعداداها ، نموها ، توزيعهاودورها الاقتصادي من خلال : التشغيل ، القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام ودراستها خلال الفترة2015 إلى غاية السداسي من سنة2018.

كونها فترة مرت بالكثير من التطورات والتغيرات على مست هدا القطاع من أجل أن يتسنى لنا تقييم الوضع في الجزائر بخصوص دور هدا النوع من المؤسسات في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري كبديل لقطاع المحروقات.

المطلب الثاني : معطيات الدراسة

لمعالجة موضوع الدراسة قمنا بجمع المعطيات المتمثلة في جداول إحصائية مستخرجة من نشريات المعلومات الذي ساعدنا في ترجمة Excel الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم ، حيث إعتمدنا في عملية التحليل على إستخدام برنامجورسم مختلف الجداول الإحصائية إلى أشكال بيانية تعمل على تسهيل قراءة الجداول والمساعدة في عملية التحليل.قمنا بتجميع كافة المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة من الفترة من 2017 الى غاية السداسي الأول من عام 2018 فيجداول ، حيث قسمنا كل جدول حسب موضوع الدراسة الذي قسمناه إلى فروع كما يلي:

- **الفرع الأول :** تطور وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2017 إلى غاية السداسي الأول من 2018.
- **الفرع الثاني :** توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، قطاع النشاط ، المنطقة الجغرافية.
- **الفرع الثالث :** مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري .

الفرع الأول : تطور وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2017 إلى غاية السداسي الأول من 2018.

الجدول رقم (3. 1): تطور وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2017 إلى غاية السداسي الأول من 2018 .

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات المعنوية	الإنشاء		
	المؤسسات المعنوية	المؤسسات الحرفية				الانشاء	إعادة الإنشاء	الشطب
2017	575906	211083	235242	390	1022621	41635	8056	11686
2018	595810	220516	243699	264	1060289	18411	3544	2051

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

الفرع الثاني : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، قطاع النشاط ، المنطقة الجغرافية.

الجدول رقم(2.3):توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم، قطاع النشاط ، المنطقة الجغرافية ،الفترة2017 إلى غاية السداسي الأول من 2018.

السنوات	التوزيع حسب الحجم		التوزيع حسب النشاط						التوزيع حسي لمنطقة الجغرفية		
	مؤسسة صغيرة 49-10	مؤسسة متوسطة 250-50	خدمات	البناء وأشغال عمومية	الصناعة التحويلية	الفلاحة والصيد البحري	خدمات الصناعة	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب
2017	49595	125696	400615	2767	6130	89597	174848	302564	3170	26281
2018	21202	3196	316044	177727	92804	6392	2843	415242	129767	50801

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة

الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري

الجدول رقم(3.3):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني خلال الفترة من 2017إلى غاية السداسي الأول من 2018.

السنوات	الخاصة المؤسسات		مجموع المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المؤسسات الحرفية	مجموع مناصب الشغل	حجم السكان المشتغلين	القيمة المضافة الوحدة :مليار دينار جزائري	الناتج الداخلي الخام الوحدة :مليار دينار
	الأجراء	أرباب المؤسسات							
2017	1489443	1022231	2511674	29024	/	2540698	10845000	/	/
2018	1517990	1060289	2578279	23679	/	2601958	10858000	/	/

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة

المبحث الثاني :النتائج والمناقشة

سوف نتطرق في هدا المبحث إلى دراسة إحصائية تقيمية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري منخلال تقسيم المبحث إلى مطلبين ، الأول نتطرق فيه إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من خلال دراسة إحصائية لتطورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعداداها ، نموها ، شطبها وتوزيعها حسب قطاعات النشاط وحسب الجهات ، أما المطلبالثاني نتطرق فيه لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بالجزائر من خلال دراسة إحصائية لدورها في توفير مناصب الشغل ، مساهمتها في القيمة المضافة والناتج الوطني الخام.

المطلب الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في هدا المطلب سوف نتطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من خلال دراسة تطورها ،حركيتها من إنشاءهاوشطبها ،كذلك توزيعها حسب الحجم ، قطاع النشاط والتوزيع الجغرافي خلال الفترة2017 الى غاية السداسي الأول من عام2018مع تحليل وتفسير النتائج.وقبل التطرق إلى دراسة تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يجب ذكر أهم تقسيم للمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة والدي يدخل ضمن الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات وهياكل الدعم الخاصة بتنمية هدا القطاع ، فحسب الوزارةالمعنية فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنقسم حسب الطبيعة القانوية إلى:

المؤسسات الخاصة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية(مهن حرة)

المؤسسات العامة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ،المعوقات والحلول، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم . التسيير،جامعة المسيلة(الجزائر)، بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، ص6.

الصناعات التقليدية : وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة ، وبحدوث تعديل وزاري انتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة لدلك خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداءا من سنة 2010 وعوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي[1].

[1] مرجع سابق، ص7.

الفرع الأول : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الفترة 2017-2018

- ✓ **تطور العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

الجدول الموالي يوضح لنا تطور العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الشكل رقم (4.3):تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر،الفترة 2017 الى غاية السداسي الأول من 2018.

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2017	1022621
2018	1060289

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول()

نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر فمن خلال الفترة - من خلال قرائتنا الجدول رقم (4.3)التي أجرينا عليها الدراسة يتبين لنا تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من1022621 مؤسسة عام2017ليصل الى مؤسسة 1060289 نهاية السداسي الأول من عام 2018 .

الفرع الثاني : حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (إنشاء وشطب)

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2003 الى غتية السداسي الأول من 2017 حركية واضحة نتجعنها ارتفاع عدد صنف هذا النوع من المؤسسات كما لاحظنا سابقا وهدا التطور راجع الى الزيادة في إنشاء هده المؤسسات ، بالمقابلهناك شطب واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ولتسهيل عملية التحليل سوف نركز في أكثر المؤسسات تواجدا في هذا القطاع ، دراستنا على حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الخاصة المعنوية والجدول الموالي يوضح حركية هده المؤسسات :

الجدول رقم (5.3):حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الفترة 2017 الى غاية السداسي الأول 2018

السنوات	عدد المؤسسات الخاصة المعنوية	الإنشاء	إعادة الإنشاء	الإنشاء +إعادة الإنشاء	الشطب
2017	**537901**	**41919**	**6949**	**48868**	**7956**
2018	575906	41635	8056	49691	11686

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

وتجدر الإشارة إلى :

- أن الإحصائيات المذكورة في الجدول رقم()تتضمن فقط المؤسسات الخاصة (المعنوية).
- بما أن الإحصائيات المتوفرة هي إحصائيات حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2019 لدلك لن نقوم بإدخال عدد المؤسسات المنشأة والمؤسسات المشطوبة في حساب كل من معدلات الشطب والنمو في هاته الفترة .

الفرع الثالث: توزيع المؤسست الصغيرة والمتوسطة

- **توزيع المؤسست الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم**

ان المؤسساتالصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتوزع حسب حجم الى مؤسسات مصغرة أو صغيرة جدا، ومؤسسات صغيرة ومؤسسات متوسطة، وحسب المعطيات المتواجدة لدينا من الفترة 2017 الى 2018 فان المؤسسات الصغيرة هي الأكثر المؤسسات تواجدا وسوف نوضح هذا أكثر من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم(6.3):توزيع المؤسست الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول 2018

توزيع المؤسسات الصغيره والمتوسطة	العدد	النسبة%
مؤسسات مصغرة1-9	1035891	97.70
موسسات صغيرة10-49	21202	2
مؤسسات متوسطة50-250	3196	0.3
المجموع	1060289	100

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

من خلال الجدول نلاحظ بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصل الى1060289 مؤسسة خلال السداسي الاول من 2018 تتوزع هذه المؤسسات المؤسسات مصغرة الحجم ب1035891 مؤسسة ، مؤسسات صغيرة الحجم ب21202 و مؤسسات متوسطةالحجم ب3196 .

- **توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:**

قبل التطرق للتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لابد من معرفة أن قطاع النشاط يتكون من04 شعب حسب تصنيف الوزارة المعنية كما يلي:

- ✓ **شعبة الخدمات تضم :** النقل والمواصلات ، التجارة ، الفندقة والإطعام ، خدمات للمؤسسات ، خدمات للعائلات ،مؤسسات مالية ، أعمال عقارية ، خدمات للمرافق الجماعية.
- ✓ **البناء والأشغال العمومية .**
- ✓ **الفلاحة والصيد البحري .**
- ✓ **الصناعة التحويلية تضم :** المناجم والمحاجر ، الحديد والصلب ، مواد البناء ، كيمياء،مطاط،بلاستيك ، الصناعة الغذائية ،صناعة النسيج ، صناعة الجلد ، صناعة الخشب والفلين والورق ، صناعة مختلفة.

والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الاول من2018

الجدول رقم(7.3):توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال السداسي الاول من2018

قطاع النشاط	العدد	النسبة%
خدمات	316044	53,04
البناء وأشغال عمومية	177727	29,83
الصناعة التحويلية	92804	15,58
الفلاحة والصيد البحري	6392	1,07
خدمات الصناعة	2843	0,48
المجموع	595810	100

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق.

المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني بالجزائر

في هدا المطلب سوف نتطرق إلى دراسة تطور مناصب الشغل التي يوفرها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعرفة الدورالذي يلعبه هدا القطاع في التشغيل ، كذلك دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة ومساهمتها في الناتج الوطنيخارج المحروقات.

الفرع الأول : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

بناءا على معطيات الدراسة في الجدول رقم()الخاصة بمناصب الشغل يجب معرفة مايلي :

- ✓ أجراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : مصرح م لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعيCNAS.
- ✓ أرباب المؤسسات ص م للقطاع الخاص : تجمع ما بين أرباب المؤسسات ص م الخاصة "الأشخاص المعنوية " و رؤساء المؤسسات الخاصة التي تنشط في "المهن الحرة " حيث صرح لدى الصندوق الوطني لغير الأجراء casnosعلى أساس افتراض مبني على م أن كل مؤسسة لها رب عمل واحد مصرح به.
- ✓ عدد مناصب الشغل في المؤسسات الحرفية لا تتوفر ابتداء من عام 2009 وأدرجت ضمن المهن الحرة.

ولدراسة تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر اعددنا الجدول التالي :

الجدول رقم(8.3):تطور مناصب الشغل التي نوفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2017 الى غاية السداسي الاول من 2018.

السنوات	مناصب الشغل التي توفرها م ص م	التطور	معدل التطور%
2017	2540698	169678	7,16
2018	2601958	61260	2,41

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق.

من خلال الجدول نلاحظ ان تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر فمن2540698 منصي شغل الى غاية2601958 منصب شغل الى غاية السداسي الاول من2018.

الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة

الجدول رقم(9.3): مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال2017-2018

السنوات	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	القيمه المضافه
2017	675,06	9,46%	6463,18	90,54%	7138,24
2018	804,47	10,25%	7041,66	89,75%	7846,13

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

من خلال الجدول نلاحظ نسبة مساهمة القطاع الخاص أكبر بكثير من نسبة مساهمة القطاع العام، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها الدور الكبير في هده الزيادة كونها هي أكثر المؤسسات عددا من إجمالي المؤسسات في القطاع الخاص.

الفرع الثالث: مساهمةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الوطني الخام PIB

يمثل الناتج الوطني الخام مجموع الدخل الذي تحققه وسائل الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية لبلد ما خلال السنة ،بالإضافة إلى المداخيل التي تأتي من الخارج كتحويلات المهاجرين والى غير دلك ، ويعتبر الناتج الوطني الخام أحد أهم مؤشرات التنمية للاقتصاد الكلي، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في مختلف دول العالم تساهم بنسبة هامة في الناتج الوطني الخام(PIB) ، لدلك الجزائر أعطت عناية كبيرة لهدا القطاع من خلال الإجراءات التي ساعدت في توسيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأصبحت لها مساهمة فعالة في الناتج الوطني الخام بنسب معتبرة.

الجدول رقم(10.3):مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الخام الداخلي خارج قطاع المحروقات خلال 2017-2018.

السنوات	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	قيمة الناتج الخام الداخليPIB
2017	1187,93	13,93%	7338,65	86,07%	8526,58
2018	1313,36	14,22%	7924,51	85,78%	9237,87

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

نلاحظ بأن القطاع الخاص يساهم بنسبة أكبر من القطاع العام في الناتج الداخلي العام خارج قطاع المحروقات .

خاتمة الفصل الثاني

نستخلص من خلال تحليل الإحصائيات وقراءة المؤشرات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها د ورا حيويا

وهاما في تنمية الاقتصاد الجزائري من خلال توفير مناصب الشغل ساعد في التقليص من حجم البطالة، كما أن لها مساهمةمعتبرة في الزيادة في القيمة المضافة وفي الناتج الداخلي ، وهدا ما تسعى إليه الجزائر للنهوض بالاقتصاد عن طريق وضع تدابير وبرامج لدعم مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة أنها مازالت تعاني من معوقات ومشاكل تجعلها غير قادرة على البقاء وتحد من قدرتها على المنافسة خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الجزائر .

الخاتمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أحد أهم القطاعات التي تولي له الدول أهمية بالغة لما لها الدور الكبير في المساهمة فياقتصاديات هده الدول المتقدمة ،خاصة في ظل التغييرات السريعة والمتعاقبة في مستويات التكنولوجيا وتعدد الأزمات الاقتصادية،تم بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كسياسة منها للنهوض بالاقتصاد الوطني بعيدا عن التبعية لقطاع والجزائر من بين الدول التيالمحروقات، وفي هدا السياق طرحنا إشكالية الدراسة كما يلي :

- ماهو دور و واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

وللإجابة عن هدا التساؤل ، ولاختبار فرضيات الدراسة قسمنا البحث الى فصلين الأول النظري يتضمن الأسس النظرية للمؤسساتالصغيرة والمتوسطة والثاني تطبيقي من خلال دراسة إحصائية تقيمية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري،لنخلص في الأخير إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولا:النتائج

1-تعمل الجزائر على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدا يظهر في تحديد تعريف جديد من خلال تعديل القانون رقم18-01المؤرخ في 01 /12/ 2001الذي يهدف إلى النهوض بالقطاع من خلال تفعيل دورها الاقتصادي عن طريق آليات وبرامج تساهم في ترقية هذه المؤسسات.

2-إن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تطور مستمر من سنة إلى أخرى حيث وصلت إلى نسبة تتجاوز % 98 من المؤسسات المتواجدة في الجزائر ، وهدا راجع للتدابير والإجراءات والبرامج التي تضعها من فترة إلى أخرى تسهيل إنشاء هدا النوع من المؤسسات، بالإضافة إلى محاولة تسوية المشاكل والعراقيل التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة في الجزائر.

3-رغم التطور في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإنشاء الذي يظهر في كل عام إلا أن هده المؤسسات لا زالت تعانيمن مشاكل وعوائق تمنعها من الاستمرارية وهدا ما لاحظناه في تطور معدلات الشطب خلال فترة الدراسة.

4-غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الإحصائيات المتوفرة هي مؤسسات مصغرة أو صغيرة جدا بنسبة98%وهدا ما يفسر عدم النهوض بالقطاع بالشكل المخطط له كون هده المؤسسات المصغرة لهاالتأثير الكبير على الاقتصاد الوطني مقارنة بالدول المتقدمة التي نلاحظ فيها غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات صغيرة.

5-غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع على مناطق الشمال بنسبة تفوق % 70 وهو ما يحدث خطرا على التنميةالجهوية ويؤثر على التنمية الاقتصادية.

6-ساهمت المؤسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وبناءا على الإحصائيات المتوفرة في الدراسة في خلق مناصب عمل بحوالي% 24من حجم السكان المشتغلين وبالتالي ساهمات في تقليص حجم البطالة وان كان بشكل ضئيل،

إلا أن التزايدالمستمر في مناصب الشغل خلال سنوات الدراسة يوضح الدور الذي تلعبه هده المؤسسات في التشغيل.

7-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لها دور في القيمة المضافة وساهمت في الرفع من الناتج الداخلي الخام إلا أن هده المساهمة مازال تأثيرها ضعيف مقارنة مع تأثير قطاع المحروقات.

ثانيا :التوصيات:

على الضوء النتائج التي توصلنا إليها نقترح بعض التوصيات كما يلي:

- ✓ الاستمرار في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع برامج تتماشى والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد؛
- ✓ تسهيل إجراء الحصول على الأراضي المناسبة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخصيص جزء من مناطق النشاط والمناطقالصناعية لها كتعزيز لما جاء في القانون الجديد؛
- ✓ تشجيع الابتكار وتعزيز المهارات والقدرات الإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- ✓ ترقية المقاولة بالباطن والتي تعتبر من احد أهم الطرق في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية عبر قافلة تجوب كافة أنحاء الوطن من أجل التعريف بالبرامج والتسهيلات المقدمة ضمن التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ وضع آليات جديدة حديثة خاصة بتكوين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ حل مشكلة التمويل الذي يعترض حاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة من خلال ادارجالتمويل الإسلامي.

ثالثا :آفاق الدراسة

بناء على الدارسة التي قمنا بها ونظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع، ارتأينا طرح مواضيع جديدة لها علاقة بالدراسة مستقبلا هي:

- o تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمساهمة في ترقية الصادرات؛
- o تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمحافضة عليها وإستمراريتها ونموها.

الملخص بالعربية:

يجتاز العالم في الوقت الحاضر مرحلة تتسم بالتنافس الحاد بين البلدان في مجال دعم وترقية فضاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتسخيرها لخدمة متطلبات التنمية المستدامة في جميع مجالاتها الاقتصادية والاجتماعيةوالبيئية، لذلك أصبحت هذه المؤسسات تمثل خيارا استراتيجيا والبديل الأكثر عملية أمام الدول المتقدمة والنامية، وذلك لماتمتلكه من خصائص التي تؤهلها للوصول لمعدلات النمو المرجوة وتجاوز الاختلالات الهيكلية التي تطبع اقتصاديتها، بحيثأضحى من غير المتوقع إحداث نمو متوازن وتنمية محلية مستدامة في هذه الدول دون دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ومن هذا المنطلق وفي ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة تسعي الجزائر وعلى غرار بقية الدول تسعي إلى النهوض بهذاالنوع من المؤسسات من خلال تبني إستراتيجية متكاملة تهدف من خلالها إلي توجيه مميزات هذه المؤسسات بغية خدمة التنمية الشاملة والتنمية المحلية المستدامة ضمن مختلف المناطق المكونة لها.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة،أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النشاط الاقتصادي.

Abstract:

The world is passing at this stage a period of intense competition between the countries of the support area and upgrade the space medium and small and micro businesses and leveraging to meet the requirements of sustainable development in all areas of economic, social and environmental rights, and now these institutions represent a choice strategic and most practical alternative facing the developed and developing nations, and that because of its property that qualify them to achieve the desired growth rate and to overcome the structural imbalances that prints their economies, so that it should not allow balanced and sustainable growth of local development in these countries without the support and development of medium and small and micro enterprises.

On this basis and given the rapid economic development, Algeria is looking like the rest of the countries seeking to promote such institutions through the adoption of an integrated strategy on which to guide the benefits of these institutions to serve the overall development and sustainable local development in the different areas of its constituents.

Key words:

small and medium-sized enterprises, economic development, sustainable development, the impact of SMEs in economic activity.